



## Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: [info@vob.org](mailto:info@vob.org)

Web Site: [www.vob.org](http://www.vob.org)

العدد 481، فبراير 2023، رجب/شعبان 1444 هـ

# صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية



\* في 18 يناير أصدر الخليفيون احكاما بسجن أربعة من أبناء الدراز كانوا قد اعتقلوا في شهر نوفمبر 2021، وتأجلت محاكمتهم منذ ذلك الوقت وكانت الأحكام كالآتي: محمد حبيب بداو (3 سنوات سجن)، أحمد عبد الله مرهون وحسن محمد مسلم (10 سنوات سجن وغرامة مالية 100 ألف دينار) ، حسين عيسى أبو رويس (5 سنوات سجن). وقد مددت النيابة الخليفية حبس المعتقلين الأربعة عدة مرات بتهمة "تشكيل خلية إرهابية"، كما تأجلت محاكمتهم أكثر من مرة، ضمن سياسة التوقيف الجائر التي يعتمدها كأسلوب انتقامي من المعتقلين السياسيين. وفي 20 يناير صدرت أحكام قاسية على 3 معتقلين من النويدرات هم منصور عبد الله عبد الجبار وفاضل عباس عبد الله وعبد الجبار عيسى عبد الله بالسجن 10 سنوات، و3 معتقلين من كرانة هم فارس حسين حبيب (10 سنوات) وعبد الله جعفر (3 سنوات) وحسن علي راشد (3 سنوات)، بتهمة "الانضمام إلى خلية إرهابية".

\* قرر مئات السجناء في البحرين اتخاذ مواقف احتجاجية من أجل إيصال صوتهم بالمطالبة بتوفير ظروف إنسانية وتخفيف القمع الواقع عليهم. فقد أصدر أكثر من ٦٦٠ سجين بياناً جديداً قرروا فيه عدم الاتصال بأهاليهم وعدم الذهاب للزيارات المخصصة للالتقاء بنوهم، وقالوا أن هذه الخطوة قاسية جداً عليهم بعدم التواصل مع آبائهم وأمهاتهم إبانهم لكنهم مضطرون لذلك من أجل أن تتوفر لهم ظروف إنسانية تحفظ أدنى مستوى من العيش بكرامة وذلك في ظل ظروف قاسية إنسانياً وحقوقياً وصحياً داخل السجن.

\* وقّع 162 معتقلاً سياسياً خطاباً إلى السلطات في البحرين طالبوا فيه بتوفير الظروف الإنسانية، ووقف ما يتعرضون له من أوضاع سيئة داخل السجن. وأعرب السجناء عن أملهم أن "يتمّ العمل على إيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة، والتي يعانونها، وأن تكون هذه الحلول متكاملة ومستدامة، تمكّنهم من الحصول على حقوقهم"، مشيرين إلى أن "هذه المشاكل تمّ طرحها مسبقاً، لكن من دون أن يقدم أيّ حلول لها، الأمر الذي زاد في حجم الفجوة بين إدارة السجن والسجناء". ومن جملة المطالب التي طرحها السجناء: إلغاء العزل الأمني العقابي، الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، ممارسة شعائرهم الدينية، تقليل تكلفة الاتصال بعائلهم وزيادة عدد دقائق الاتصال.



\* وجهت منظمة العفو الدولية تحذيراً لمؤسسة الملك تشارلز الخيرية بعد انتشار تقرير عن عزمها مواصلة خطط التطوير العقاري في البحرين، وسط انتقادات حقوقية كبيرة لسجل البحرين في مجال حقوق الإنسان. التقرير نشره موقع صحيفة ديلي ميل البريطانية وجاء فيه أن مؤسسة الملك تشارلز ستمضي قدماً في حملة تطوير عقاري كبيرة في البحرين وهي تبحث عن مساعد مدني للمساعدة في مشروع المدينة الجديدة في المملكة، والذي سيتوجب عليه إلى جانب العمل والتخطيط النظري زيارة البلد بين وقت وآخر. ولفت التقرير إلى أن البحرين تتعرض لانتقادات دائمة من جانب ناشطي حقوق الإنسان بسبب ممارساتها القمعية، ولاسيما استخدام العنف لقمع الاحتجاجات ومنع المعارضين من الترشح للانتخابات الصورية.

## الفجر آت مهما ادلهم الليل، فذلك وعد الله

يصعب الاعتقاد بإمكان أنظمة الاستبداد والقمع البقاء في ما لو تكن مدعومة من القوى الطامعة في الهيمنة والاستغلال. بل يمكن القول ان هذه الانظمة مطلوبة من قبل تلك القوى التي لا ترغب بحدوث تغيير سياسي جوهري في العالمين العربي والإسلامي. ويلاحظ هنا ان الغربيين تقاسموا الأدوار لتخفيف الانتقاد والاثام من قبل القوى الوطنية المطالبة بالتغيير والتحول الديمقراطي. فمن جهة هناك مؤسسات المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية التي سمح لها بالتعاطي مع قضايا الاضطهاد والقمع والانتهاكات الحقوقية، بما يبدو انه دعم لقوى التغيير. وما أكثر التقارير والبيانات والمواقف التي تصدرها هذه الجهات، كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج وفرونت لاين وسواها. حتى ليستأهل البعض أحياناً عن دوافع هذه المنظمات للقيام بذلك. والجهة الثانية تتمثل بوسائل الإعلام التي تبدو أكثر استقلالاً في شجب الانظمة الاستبدادية، بناء على الدوائر الواسعة المرسومة لها. اما الطرف الثالث في الدوائر الغربية فيتمثل بالحكومات التي لا تتعاطى مع قضايا شعوب عالمنا إلا ضمن ما تملبه مصالحها. هذه الحكومات لها مواقف واضحة: التعامل الكامل مع الانظمة بدون تحفظ او تردد او شجب. وحتى في أحلك الظروف عندما تتصاعد جرائمها، لا يتجاوز الشجب بضعة تصريحات مؤقتة لا تلبث حتى تختفي.

هنا يجب ملاحظة ان الطرف المؤثر فعلاً هو الحكومات. وفي السابق كانت حكومات المنطقة تتأثر بالصور السلبية التي تلتصق بها نتيجة صدور التقارير الحقوقية والاعلامية السلبية. ولكن مع تغول هذه الانظمة وازدياد قمعها ومأسسة وسائل التنكيل والتعذيب والقمع، وتوسع دوائر المعارضة أصبحت أقل اهتماماً بما يقال عنها. وهذا لم ينجح عن فراغ، بل الأرجح انه توجيه من أصحاب القرار في الحكومات الغربية: سنحملك في كل الظروف ولا يهمننا ما يقال عنكم حقوقياً أو إعلامياً. ومع تراجع الدور الغربي على المستوى الدولي، تصاعد دور أنظمة القمع، وأصبحت طموحات بعضها يتجاوز حجم الكيان السياسي للبلدان. فالإمارات مثلاً تمارس ادواراً سياسية وتوسعية تفوق حجمها البشري والعسكري. فلديها من المال ما يساعدها على شراء الموقف وتوسيع دوائر النفوذ حتى أصبحت تدير عدداً من الموانئ عند منطقة باب المندب، بل أصبحت الامارات تتحكم في مصر، الدولة العربية الكبرى التي كانت لولب العمل السياسي العربي قبل ظهور عصر الفساد والسقوط السياسي. ومع تراجع الحظوظ الاقتصادية للغربيين، أصبح للدول النفطية مجال أوسع للتأثير عليها. صحيح ان المحصلة النهائية للتوازن السياسي لا يمكن ان يكون لصالح الانظمة الصغيرة، ولكن الغربيين يرون في ما يجري أمراً مناسباً لاستراتيجياتهم. فأخطر ما يخشونه إمسك الشعوب بزمام الأمور من خلال اصناديق الاقتراع في ظل أنظمة حرة وديمقراطية. وإذا أضيف البعد الاسرائيلي للمعادلة يتضح المشهد بشكل أكبر. هنا تم فرض الكيان الصهيوني كلاعب سياسي أساسي في المنطقة، وبشكل تدريجي تم شيطنة إيران بمستوى غير مسبوق.

هذه الفرضية لتوصيف السياسة الغربية تجاه المنطقة خصوصاً في إطار التحول الديمقراطي، يمكن تعميمها لتشمل الاتحاد الأوروبي أيضاً. هنا أعطي البرلمان الأوروبي صلاحيات واسعة في الشجب والتنديد والاستهداف الكلامي لأنظمة الاستبداد، وأصبح يصدر البيانات الشديدة ضد ممارسات تلك الأنظمة، حتى ليخيل للمراقب الذي لا يستوعب حقيقة الأمر ان أوروبا ستقوم بإسقاط النظام السياسي في هذا البلد او تلك وذلك من خلال لغة الشجب والتنديد القوية لبيانات البرلمان الأوروبي. لكن هذا البرلمان، كما هي المنظمات الحقوقية والاعلامية لا تملك آليات مناسبة لتنفيذ قراراته. فقد أصدر قبل شهرين مثلاً بياناً شديد اللهجة ضد الخليفيين وطالبهم بالأفراج الفوري وغير المشروط عن الناشط الحقوقي والمناضل السياسي عبد الهادي الخواجة. هذا الإنسان البطل يحمل جنسية دنماركية بجانب جنسيته البحرانية.

البقية على صفحة 8

في يوم الأربعاء 4 يناير نظم البحرانيون في بريطانيا وقفة إخاصة امام السفارة السعودية في لندن لإحياء الذكرى السادسة لاستشهاده أعلن عن تنفيذ حكم إعدامه عن طريق بيان وزارة الداخلية السعودية في صباح 2 يناير 2016 وتزامن حكم إعدامه مع إعدام 46 آخرين في قضايا تتعلق بالإرهاب ونفذت الإعدامات في 12 منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية، واتهم النمر بـ«مساعدة إرهابيين» «أدت لاحتجاجات في القطيف.



في يوم الجمعة 27 يناير تصدر سماحة الشيخ مجيد المشعل، لفيفا من المواطنين في وقفة احتجاجية امام السفارة السويدية بالمنامة. المشاركون هتفوا ضد الاعتداء على القرآن الكريم بالحرق والتمزيق. بينما امتنع الخليفيون عن اتخاذ اية خطوة جادة للدفاع عن كتاب الله العزيز

من أمام السفارة المغربية في العاصمة الألمانية برلين، شارك عدد من الناشطين السياسيين في وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بالإفراج الفوري عن الناشط حسن محمد آل ربيع، والامتناع عن تسليمه للنظام السعودي. وفي كلمة لرئيس المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، يوم السبت 21 يناير/ كانون الثاني 2023، من أمام السفارة المغربية، طالب الحقوقي علي الدبيسي «السلطات المغربية بعدم تسليم حسن آل ربيع إلى السعودية» و«شدد على أن تسليم حسن سيعرضه للسجن الطويل والتعذيب، وقد يصل حكمه إلى الإعدام» و«ختم كلمته بمطالبة» السلطات المغربية باحترام القوانين، والامتناع عن تسليمه.



في يوم الأحد 15 يناير، تجمع علماء دين وآباء شهداء ونشطاء عند روضة شهداء الفجر الدامي بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لإعدامهم ظلماً وتجديداً للعهد. الأحد: ١٥ يناير ٢٠٢٣. والشهداء هم: سامي مشيمع، علي السنكيس وعباس السميع. وكان الطاغية قد أمر بقتل الثلاثة، فأطلق على كل منهم أربع رصاصات عند منطقة القلب، ثم أرسلت ملابسهم إلى أمهاتهم، إمعاناً في التنكيل والاضطهاد.



## حقوق الإنسان: عشرات السجناء السياسيين في البحرين يطالبون بتحسين ظروفهم

### سجناء البحرين يعلنون قطع التواصل والزيارات مع اهلهم احتجاجاً على قمع وتضييق عليهم في السجن

قرر مئات السجناء في البحرين اتخاذ مواقف احتجاجية من أجل إيصال صوتهم بالمطالبة بتوفير ظروف إنسانية وتخفيف القمع الواقع عليهم حيث أصدر أكثر من ٦٦٠ سجين بياناً جديداً قرروا فيه عدم الاتصال بأهلهم وعدم الذهاب للزيارات المخصصة للالتقاء بذويهم، وقالوا بأن هذه الخطوة قاسية جداً عليهم بعدم التواصل مع آبائهم وأمهاتهم وابنائهم لكنهم مضطرين لذلك من أجل أن تتوفر لهم ظروف إنسانية تحفظ أدنى مستوى من العيش بكرامة وذلك في ظل ظروف قاسية إنسانياً وحقوقياً وصحياً داخل السجن.

واكد السجناء ان اتخاذهم لهذه الخطوة القاسية عليهم تأتي في سياق التحرك الذي لا يريدون فيه القيام بأخطوات ضد اي طرف وانما معاقبة أنفسهم من بعض حقوقهم فقط لابرار المظلومية والاذى والضغط العائلاذي يتعرضون له في السجن.

وجاء في البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف الخلق رسول  
الرحمة الإلهية محمد بن عبدالله (صلى الله عليه  
وآله الطاهرين)

بعد أن قدمنا عريضة إلى إدارة سجن جُو، بتاريخ 8 يناير 2023، والتي أرفقنا بها مطالبنا العادلة لأكثر من 660 سجين سياسي، إلا أن إدارة السجن - للأسف الشديد - لم تتعاطى مع مطالبنا بجدية، بل لا زالت تصرّ علناً والعلو وعدم الانصياع إلى لغة العقل وفتح باب الحوار لمعالجة المشاكل التي أوجدتها سياسة القمع، وذلك عن طريق الإجراءات الأمنية المبالغ فيها، والإصرار على حرمان مئات السجناء من حقوقهم الإنسانية التي كفلتها المواثيق والمعاهدات الدولية.

هناك الكثير من الانتهاكات اليومية التي تمارس ضدنا - بشكل فاضح وغير مبرر - لكنها تجعلنا أكثر تمسكاً على مواصلة المطالبة بمطالبنا الحقة والأساليب الحضارية والسلمية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات الاستفزازية والهادفة إلى جرنال العنف والتصادم وحرف مسار حراكنا من أجل التضليل الإعلامي وتمييع المطالب، وبعد التعنت في

الاستجابة لمطالبنا، أجبرنا على الانتقال إلى مرحلة أخرى من مراحل الحراك - وهي - الامتناع المفتوح عن الاتصال مع اهلنا وذوينا وانقطاع التواصل مع العالم الخارجي والامتناع عن تلقي الزيارات مع اهلنا وعوائلنا رغم حاجتنا الملحة لها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العالم الخارجي. وسنبدأ خطواتنا هذه - بعد التوكل على الله - يوم الأحد 29 يناير 2023

والله ولي التوفيق

سجناء الرأي في البحرين  
الخميس 3 رجب 1444 /  
26 يناير 2023

في البحرين. في عام 2021، كان هناك تفشٍ كبير لوباء فيروس كوفيد-19. وتوفي أحد السجناء بعد أن انتظرت سلطات السجن حتى بدأ يواجه صعوبات شديدة في التنفس قبل نقله إلى المستشفى.

وقال تقرير للمنظمة صيف العام الماضي، إن سلطات سجن جو تجاهلت حالة سجينين، على الأقل، ظهرت عليهما أعراض السل لأكثر من أسبوع من دون إجراء فحص لهما.

وأعيد سجين ثالث تلقى الرعاية في المستشفى إلى السجن بعد يومين من إبلاغ طبيب لأسرته بأنه مصاب بالسل، كما المروعة، تقاعست سلطات السجن عن نقل سجين رابع مصاب بمرض السل إلى المستشفى حتى أصيب بالمرض لمدة عام تقريباً، وأصبح شبه مشلول، بحسب منظمة العفو. من جانبها، قالت "هيومن رايتس ووتش" و"معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" في تقرير مشترك صدر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إن المحاكم البحرينية أدانت متهمين وحكمت عليهم بالإعدام بعد محاكمات جائرة.

وبحسب المنظمة "تنتهك المحاكم البحرينية حقوق المدعى عليهم في الحصول على محاكمات عادلة، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام أثناء الاستجواب واستجواب شهود الإثبات".

وقالت منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي، إن المدافع الدنماركي البحريني عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة حرم من الإجراءات القانونية الواجبة من جانب المحكمة. وأعدمت البحرين ستة أشخاص منذ العام 2017، بعدما أنهت البلاد الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام الذي دام سبع سنوات.

من جانبها، قالت حكومة البحرين في تقرير صدر عن مجلس حقوق الإنسان فيها، ورفع إلى الأمم المتحدة، إن "المملكة تتخذ كافة السبل لتوفير بيئة ديمقراطية للعمل السياسي".

كذلك أشار التقرير إلى إن مفوضية السجناء والمحتجزين تقوم بزيارات تفتيشية للسجون، تتماشى مع "المعايير الدولية والأمنية". وأشار إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتلقى الشكاوى وتجري التقصي اللازم بشأنها خصوصاً في أماكن الاحتجاز.

جدد مئات السجناء السياسيين البحرينيين دعواتهم إلى السلطات لتحسين الأوضاع في السجن.

ودعت جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية، المنحلة الآن، وهي جماعة شيعية معارضة رئيسية في المملكة، البحرينيين في تغريدة بتاريخ 18 يناير/ كانون الثاني إلى الانضمام إلى حملة على الإنترنت تنطلق في 20 من الشهر الحالي، بعنوان "صرخة المظلوم"، تضامناً مع المعتقلين السياسيين.

وقالت الوفاق إن 678 سجيناً سياسياً وقعوا على عريضة جديدة لتحسين ظروف السجن. وفي 14 يناير/كانون الثاني الحالي، قدم 162 سجيناً سياسياً التماساً إلى السلطات لتحسين الأوضاع في سجن جو المركزي.

وطالب السجناء بـ"حلول شاملة ودائمة"، مشيرين إلى أنهم سبق لهم تقديم شكوى إلى إدارة السجن، لكنهم لم يتلقوا أي رد.

ومن بين مطالب السجناء إلغاء الحبس الانفرادي، والسماح بإقامة صلاة الجمعة، وزيادة الوقت الذي يقضونه خارج الزنازين، إلى جانب تحسين جداول الزيارة وإجرائاتها، إلى جانب السماح لهم بحضور جنازة أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية.

ويطالب السجناء أيضاً بالسماح لكل سجين بتلقي زيارات من الأقارب لمدة تصل إلى ساعتين في الشهر بدلا من 30 دقيقة.

كذلك يطالبون بتحسين الرعاية الطبية، مشيرين إلى أن سوء الخدمات الطبية تسبب في تدهور صحة بعض المعتقلين مما أدى إلى وفاتهم.

وتخضع أوضاع حقوق الإنسان وحقوق السجناء في البحرين لتدقيق متكرر من قبل المنظمات الوطنية والدولية.

ووجهت اتهامات كثيرة بسوء المعاملة إلى الحكومة البحرينية، خاصة في سجن جو، وذلك ما تنفيه السلطات البحرينية.

وقد قبض على العديد من المعارضين، ومعظمهم من المسلمين الشيعة، بعد حملة قمع نفذتها السلطات في المملكة التي يحكمها السنة لمواجهة حركة الاحتجاج التي اندلعت في عامي 2011 و2012، بالتوازي مع التظاهرات التي عرفت بالربيع العربي.

وفي 15 يناير/كانون الثاني الحالي، طالبت رسالة لعشرين منظمة حقوقية، موجهة إلى ملك البحرين، بالإفراج عن الأكاديمي عبد الجليل السنكيس (61 عاماً)، و"ضمان

احتجازه في ظروف تلاقي المعايير الدولية، وتلقي أديته دون تأخير، وحصوله على الرعاية الصحية المناسبة".

والسنكيس أكاديمي ومدون معتقل منذ 12 عاماً، وهو الآن مضرب عن الطعام منذ أكثر من عام ونصف.

ووقعت منظمة العفو الدولية وقوع مشكلة متكررة من الإهمال الطبي في سجن جو المكتظ وغير الصحي



## الصمت سيد الموقف: اضطهاد النشطاء في دول مجلس التعاون الخليجي

وصحفيون ورجال دين ونشطاء سياسيون، بمن فيهم نشطاء شيعة من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

وبالإضافة إلى استخدام المحاكمات كأداة لتكميم المعارضة، لجأت السلطات إلى طائفة من الأدوات الأخرى بغية المحافظة على استمرار القمع. ومن بين تلك الأدوات قرارات منع السفر – التي تصدر إما كجزء من الأحكام أو بشكل تعسفي بدون أي مسوّغ قانوني – والتي تمنع فعليًا خيارات الحياة الأساسية كالمهن والتعليم، وتمنع النشطاء من إعادة لم شملهم مع عائلاتهم في الخارج حال إطلاق سراحهم من الحجز.

أقرأوا المزيد حول سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان في 2021

أقرأوا تقرير منظمة العفو الدولية حول المحكمة الجزائية المتخصصة

### الإمارات العربية المتحدة

احتُجز منذ عام 2012 ما يزيد على 60 شخصًا على خلفية ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، بما في ذلك المحاكمة الجماعية المسماة بقضية الإمارات-94. وحتى الآن لم يُطلق سراح أحد باستثناء رجل واحد من بين مجموعة الأربعة والتسعين. وحُكم على الرجال الآخرين بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات وعشر سنوات في قضية الإمارات-94 – وظلوا محتجزين تعسفيًا في السجن بعد قضاء محكوميتهم بدون أي مبرر قانوني.

وتفرض سلطات الإمارات العربية المتحدة قيودًا على حرية التعبير، وتتخذ تدابير لإسكات منتقديها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقضايا الاجتماعية والسياسية. ففي عام 2017 قُبِض على أحمد منصور، وهو آخر رجل انتقد السلطات علنًا من داخل البلاد، وقُدِم إلى محاكمة جائزة أخرى.

وفي يوليو/تموز 2021، كشف “مشروع بيغاسوس” عن مدى اتساع النطاق الهائل للانتهاكات التي تسهلها شركة الرقابة السببرانية “مجموعة إن إس أو” NSO وعملائها من الدول. فقد أظهر المشروع أنه تمت مراقبة عشرات الصحفيين والنشطاء والسياسيين حول العالم بصورة غير قانونية، في انتهاك لحقوقهم الإنسانية. وقد أشارت منظمات إعلامية إلى أن الإمارات العربية المتحدة من قائمة الدول العملاء المحتملين لمجموعة “إن إس أو” NSO.

كيف تمارس هذه الدول عملية إسكاتهم وفرض القيود عليهم؟

إليك بعض الأمثلة، عبر:

اللجوء إلى قوانين مُصاغة بعبارة مُبهمة، وأحكام فضفاضة في قوانين العقوبات، وقوانين الإجراءات الجنائية، وقوانين الجرائم الإلكترونية وغيرها من القوانين، بهدف احتجاز الأشخاص ومحاكمتهم وإصدار الأحكام بحقهم

مساواة الأنشطة السياسية السلمية بالأنشطة التي تشكل تهديدًا لأمن الدولة

فرض قيود مشددة على التجمعات العامة والمظاهرات

حظر وحل المنظمات غير الحكومية وجماعات المعارضة السياسية المستقلة

إسكات وسجن مؤسسي المنظمات غير الحكومية المستقلة

استخدام الرقابة السببرانية كأداة قمع.

هذا ملخص ما جاء في التقرير.



أنشطتهم السلمية. ففي مايو/أيار 2022، أُدين محاميان من أفراد قبيلة آل مرة، وحُكم عليهما بالسجن المؤبد بتهم، من بينها الطعن في قوانين صدّق عليها الأمير، وتنظيم اجتماعات عامة بدون ترخيص. المملكة العربية السعودية

على الرغم من خطاب السلطات السعودية المعسول المتعلق بالإصلاحات، فقد أطلقت العنان لحملة قمع مشددة ضد المواطنين الذين يدعون إلى التغيير في السنوات القليلة الماضية. شنت حملة قمعية غير مسبوقة ضد حرية التعبير، استهدفت مجتمع حقوق الإنسان، إلى جانب طائفة واسعة من الأشخاص الذين عبروا عن أي شكل من أشكال الانتقاد في السعودية.

وكان من بين أدوات تلك الحملة القمعية “المحكمة الجزائية المتخصصة”، التي أنشئت في عام 2008 لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب. ومن بين الأشخاص الذين حاكمتهم تلك المحكمة مدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون

### احتجاج ضد التعدي على القرآن

أعرب البحرانيون عن استيائهم الشديد للتعدي على حرمة القرآن الكريم وقداسته من قبل المتطرفين السويديين والهولنديين. فقد شاركوا في وقفة احتجاجية يوم الجمعة 27 يناير في العاصمة، المنامة، برغم التهديدات التي وجهتها لهم عناصر النظام الخليفي. وكان في مقدمة المحتجين سماحة السيد مجيد المشعل، رئيس المجلس العلماني الذي أمر الطاغية بحله قبل بضع سنوات. أراد البحرانيون إيصال رسالة واضحة لمن يهملهم الأمر بان التعدي على الإسلام والقرآن والمسلمين جرائم خطيرة وأنهم لن يتغاضوا عنها.

بدأ المواطنون احتجاجهم أمام السفارة السويدية، ولكن الخليفيين منعوهم، فانتقلوا إلى موقع آخر ورفعوا هتافات أكدوا فيها التزامهم بدينهم وقرانهم وأهاليها بالدول الإسلامية اتخاذ مواقف رادعة ضد من تسول له نفسه باستهداف مقدسات الدين.



أصبحت المجاهرة بالرأي اليوم في البحرين ضربًا من ضروب الشجاعة. لقد طمس النظام معالم المجتمع المدني وحرص على انعدام وجود مساحة للتعبير عن الرأي

مريم الخواجة، ابنة عبدالهادي الخواجة إسكات الأصوات في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين

بدلاً من أن تعالج دوافع الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2011، كما وعدت في أعقاب تلك الاحتجاجات والانتقادات الدولية الحادة، عمدت السلطات البحرينية في العقد الماضي، إلى زيادة تهميش المواطنين الشيعة الذين يشكلون معقل المعارضة السياسية في المملكة. وقد اتخذ هذا التهميش أشكالاً عدة، من قبيل حظر أحزابهم السياسية ومجموعاتهم الاجتماعية، وتقديم مئات الأشخاص منهم إلى محاكمات جماعية وتجريدهم من جنسيتهم، وتشديد رقابة الدولة على شعائرهم الدينية وقبضتها على فرص التعليم العالي.

وقد قمعت السلطات البحرينية أغلبية كيانات المجتمع المدني الشيعي، واتخذت إجراءات قانونية ضد أبرز زعماء المعارضة في البلاد، بما في ذلك سجن قادة احتجاجات عام 2011.

وفي عام 2016 حُلّت السلطات “جمعية الوفاق الوطني الإسلامية” (الوفاق)، وهي المنظمة الرئيسية للمعارضة، والحزب السياسي المعارض “وعد” وفي يونيو/حزيران 2017، أُغلقت صحيفة “الوسط”، وهي الوسيلة الإعلامية المستقلة الوحيدة في البحرين. وهذا

يعني أنه تم إسكات صوت صحفي مهم للمجتمع المدني الشيعي دعا إلى التغيير السلمي في البحرين. وتستمر السلطات في تقييد تسجيل المنظمات غير الحكومية المحلية، وقد حُجبت الموقع الإلكتروني لمركز البحرين لحقوق الإنسان في البحرين منذ عام 2006.

واليوم، لا يزال يقبع ما لا يقل عن 12 ناشطًا بحرينيًا خلف القضبان يقضون أحكامًا بالسجن تصل إلى السجن المؤبد.

### قطر

قُيدت حرية التعبير بما في ذلك بقانون مُصاغ بعبارة مبهمة يُجزم حرية الكلام والنشر على نطاق واسع. ومارست السلطات صلاحيات تنفيذية تعسفية، فرضت بموجبها عقوبات إدارية، من قبيل حظر سفر الأشخاص بدون اتباع الإجراءات القضائية الواجبة، بحيث بدت في بعض الحالات كعقاب على آرائهم السياسية أو

## 20 منظمة حقوقية تناشد البحرين الإفراج عن أكاديمي معتقل مضرب عن الطعام منذ عام ونصف

15/1/2023

ناشدت 20 منظمة حقوقية ملك البحرين وولي عهده رئيس الوزراء الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأكاديمي والناشط الحقوقي البحريني الدكتور عبد الجليل السنكيس.

وطالبت المنظمات العشر من رسالة مشتركة بضمن احتجاز السنكيس -قبل الإفراج عنه- في ظروف تلي المعايير الدولية، من حيث توفير الدواء له والرعاية الصحية الكافية.

كما طالبت المنظمات بضمن نقل أبحاثه -التي تمت مصادرتها تعسفا- إلى أفراد أسرته فوراً. ويصادف اليوم 15 يناير/كانون الثاني عيد ميلاد السنكيس الـ61 والسنة الـ12 وهو رهن الاعتقال، وهو الآن مضرب عن الطعام منذ أكثر من عام ونصف.

وقالت المنظمات إن السنكيس يعاني من ضعف البصر، وآلم والتهاب في مفاصله، ومشاكل في البروستاتا، وفي الأشهر الأخيرة تفاقمت هذه المشاكل الطبية وزاد الألم في كتفه الأيسر وازداد تدهور بصره.

وعبرت المنظمات عن "القلق الشديد" من المعلومات الواردة من عائلة السنكيس "بأنه كان كذلك محتجزاً في ما يرقى فعلياً إلى الحبس الانفرادي داخل غرفته في مركز كانو الطبي حيث يوجد، وحيث جرى منعه من الخروج أو التعرض لأشعة الشمس المباشرة أو تلقي العلاج الطبيعي الذي يحتاجه".

ومن بين المنظمات الحقوقية العشرين الموقعة على الرسالة: منظمة العفو الدولية، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان أولاً. وقد صدرت بيانات دولية عديدة تطالب بالإفراج عن الدكتور السنكيس، كما كررت منظمة "علماء في خطر" مناشدات تدعو لذلك، واعتبرت سجنه انتهاكاً صارخاً لقيم الحرية خصوصاً الحق في التعبير عن الرأي.



## محكمة الاستئناف الجنائية العليا الثانية في البحرين تؤيد الحكم الصادر بحق الناشط الحقوقي البارز عبد الهادي الخواجه بعد انسحاب محاميه

المضايقة القضائية انتقاماً من نشاطه داخل السجن وحرمانه من أي فرص إطلاق سراح مبكر تأتي هذه المضايقات القضائية المستمرة في أعقاب إقرار البرلمان الأوروبي في 15 ديسمبر 2022 لقرار عاجل يسلط الضوء على قضية الخواجه وقضية السجناء السياسيين الآخرين، ويدعو إلى إطلاق سراحه

- وضحت رسالة الخواجه بأن التسع عشرة قضية التي رفعتها حكومة البحرين ضده منذ عام 2004 تتعلق كلها بأنشطته في مجال حقوق الإنسان، وقد تصعدت تلك القضايا منذ حصوله على جائزة مارتن إينالز لحقوق الإنسان في عام 2022. وقد أنهى الخواجه رسالته بقوله

"ختاماً، فإن ما جرى ويجري عليّ ليس سوى نموذج لمئات القضايا الأكثر سوءاً وشدة ضد السجناء المحرومين من أي صوت أو قدرة على الدفاع عن أنفسهم. وأنني سأواصل بكل ما أستطيع الدفاع عن حقوقي وحقوق السجناء بمختلف أساليب الاحتجاج المشروعة فالاستسلام والإنكار، ليس خياراً مناسباً لي. وأن أي حكم تصدره محكمتكم أو أي محكمة أو قاض يكشف عن حقيقتكم. وتلك الأحكام لا تبطل حقاً ولا تحقّ باطلاً"

- قضايا أخرى وتهم معلقة في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2022، رفضت محكمة الاستئناف العليا في البحرين طلب استئناف في تهمة منفصلة تتعلق باهانة موظف مدني

كما يواجه الخواجه تهمة محتملة بـ "التحريض على كراهية النظام" التي قد تصل عقوبتها إلى السجن 10 سنوات. التهمة مرفوعة حالياً و"تفيد التحقيق" لدى النيابة العامة، ويمكن إحالتها إلى المحاكمة في أي وقت

وعلقت مريم الخواجه، المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان وابنة عبد الهادي الخواجه: "لم أفاجأ بقرار المحكمة لأن المحكمة تفعل بالضبط ما هو المطلوب منها: انتهاك الحقوق ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان مثل والدي

"توضح رسالة والدي كل ما يجب أن يُقال بهذا الخصوص، ليس فقط بشأن قضاياها، ولكن كذلك حول نظام الانتقام من نشطاء حقوق الإنسان وتورط الحكومة البريطانية في ذلك"

وعلق سيد أحمد الوداعي، مدير معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، قائلاً: "على الرغم من مرور أكثر من عقد من سجن غير القانوني الذي تلى التعذيب المروع، يواصل عبد الهادي الخواجه دوره الملهم وتصميمه على الدفاع عن حقوقه وحقوق الآخرين. يوضّح حكم اليوم الفساد الذي يكمن في جوهر القضاء البحريني وتجاهله التام للمعايير الدولية. إن كشف الخواجه للدور الذي تلعبه حكومة المملكة المتحدة يجب أن يدفعها باتجاه إنهاء تواطؤها في تعزيز انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين"

في العام 2012، أصدرت مجموعة العمل في الأمم المتحدة المختصة بالاعتقال التعسفي قراراً باعتبار استمرار احتجاز عبد الهادي الخواجه اعتقالاً تعسفياً ومخالفاً للقانون الدولي.

5 كانون الثاني (يناير) 2022 - انسحب محامي الدفاع لعبد الهادي الخواجه اليوم من إجراءات المحاكمة بعد أن أمره الخواجه بالقيام بذلك في حال امتنعت السلطات البحرينية عن إحضاره إلى المحاكمة أو في حال حرمانه من حقه في مقابلة محاميه قبل جلسة الاستماع. حيث قام محامي الدفاع بتسليم رسالة من الخواجه إلى القاضي وانسحب بعدها من قاعة المحكمة

أيدت اليوم محكمة الاستئناف الجنائية الكبرى الثانية حكماً بدفع غرامة حيث اتهم الخواجه بكسر كرسى بلاستيكي احتجاجاً على حرمانه من حقه في الاتصال بابنتيه في المنفى. وحكم عليه في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بدفع 60 دينار بحريني (ما يعادل 133 جنيهاً إسترلينياً أو 160 دولاراً أمريكياً). ومنذ الأسبوع الماضي فإن هذه القضية هي القضية الثانية التي أيدت فيها محكمة الاستئناف إدانة الخواجه، بعد أن رفضت المحكمة حقه في استئناف الحكم الأولي الصادر ضده، بحسب محاميه وأفراد أسرته

واختتمت المحكمة اليوم بأن: "قررت المحكمة قبول الاستئناف بشكله العام ورفضت موضوعه وأيدت الحكم المستأنف وقال عبد الهادي الخواجه في رسالته إلى القاضي اليوم: "وإذ أنني أتوقع أن يتم اليوم أيضاً وضع العواقب أمام نقلي من السجن إلى قاعة المحكمة، في حين أنها الجلسة المخصصة لتقديم مرافعة الدفاع، وهي الفرصة الأخيرة لي

للدفاع عن نفسي، لذلك فإنني طلبت من محامي الدفاع الانسحاب من جلسة اليوم في حال عدم تمكنه من زيارتي قبل الجلسة، أو عدم تمكيني من حضور الجلسة"

قبل جلسة اليوم، قام مريم الخواجه بتسليم رسالة من والدها إلى وزير العدل يوضح فيها أسباب انسحابه من المحاكمة، وفضح الانتهاكات الحقوقية وخرق الإجراءات القانونية، مدافعاً عن مواقفه، وملقياً الضوء على الانتهاكات في سجون البحرين ومنقداً كذلك حكومة المملكة المتحدة لدعمها النظام في البحرين

تستطيعون الإطلاع على نسخة من رسالة عبد الهادي الخواجه هنا (ويمكنكم الاطلاع على الترجمة الإنكليزية هنا)

ودافع الخواجه عن نفسه قائلاً: "في دراسة ملف هذه القضية والقضايا المشابهة فإننا أمام شبكة معقدة من القوانين والإجراءات والمؤسسات الأمنية والحقوقية والقضائية التي تعمل بانسجام تام فيما بينها. فنحن أمام نموذج لدولة مؤسسات وقوانين تم إعدادها وتطويرها بعناية لانتهاك حقوق السجناء وخصوصاً المخالفين للنظام وليس لضمان تلك الحقوق"

بدأت محاكمة الخواجه اليوم في تمام الساعة الثانية مساءً بتوقيت البحرين في محكمة الاستئناف الجنائية العليا الثانية في البحرين، وتأتي هذه المحاكمة بعد أن وجهت للخواجه سلسلة من التهم الجنائية الجديدة كأحد أوجه



## ضحايا الإعدام والتصفية الجسدية معالم على طريق الحرية

الغاشمة التي عرفت بدعمها الدائم لعصابات الاستبداد والحكم الجماعي، بعيدا عن إجرامها وتضييع حقوق المواطن البحراني الذي يتعرض هو الآخر لتجويع والحصار والتنكيل والقتل. وعلى سطح الماء رسمت صورة جمالية رائعة بدا فيها الأبطال البحرانيون الثلاثة: رضا الغسرة وسامي مشيمع وعلي السنكيس على موعد مع القدر لتصعد أرواحهم مضرجة بدماء الأجساد الى بانها، ولتشكو اليه جور الخليفين وصلافتهم وتعنتهم كان هدوء تلك الليلة الشتوية يصم الأذان، وفجأة انطلقت زخات الرصاص الهائج مصوَّبة إلى رؤوس الأبطال، لتقتلهم بدون رحمة وسط ذلك البحر الذي احتفظ بتفصيلات ذلك العدوان الخلفي حتى اليوم.

أمران واضحا جسدتها الوقائع المذكورة. أولها ان سجون الخليفين لا تطاق من حيث التوحش وانعدام الإنسانية وتسليط الأشرار على الأختيار، واستخدام الوحوش البشرية لنهش أجساد الأدميين. ثانيها: اضطرار بعض السجناء السياسيين لمحاولات الفرار من السجن بأية وسيلة بدافع فطرة حب الحياة وكرهية الظلم والإهانة. ثالثها: أن الخليفين طالما استرخصوا أرواح البحرانيين فقتلهم تارة بالتعذيب، وأخرى بالرصاص الحي وثالثة بالإعدام. هذا جانب من مسيرة النضال الوطني الطويلة الممتدة على مدى مائة عام والمرشحة للاستمرار ربحا أطول حتى يحكم الله بين الطرفين وهو أحكم الحاكمين. الأمر المؤكد ان العلاقة بين الطرفين، البحرانيين والخليفين لن تتحسن يوما، بل ستزداد توترا بعد أن مزجها الخليفون بالدم. وعندما يحتفي المواطنون بذكريات الشهداء سواء الذين قتلهم الخليفون في البرام البحر فستعمق مشاعر كراهية الحكم الخلفي. هذه الكراهية يسعى الخليفون للدعاء بأنها "نتيجة التحريض" الذي تنسبه للشيطان والواعين والرموز وكل معتقل سياسي يمارس دورا ضد الاستبداد. ويحاول الخليفون ومعهم داعموهم من الطامعين والانتهازيين تكرار مقولاتهم حول أسباب كراهية نظام الحكم الخلفي. ويتجاهل هؤلاء أن كل طلاقة نارية يوجهها السفاحون الخليفون إلى صدور البحرانيين تتحول إلى مصدر غيظ وغضب وكره للعصابة التي لم تعرف طوال تاريخها سوى القتل والتعذيب والإعدام. لقد كان بإمكانهم الاكتفاء بسجن الكوكبة الأولى من معتقلي الرأي الذين أمر الطاغية بإعدامهم ولكنه فضل أن يشفي غليله بأن يرى الرصاصات الأربع التي أطلقت على كل منهم قد خرقت أجسادهم وخرجت من الخلف. إنه مخلوق سادي لا يرقى لقسوته أكثر الحيوانات توحشا. كان بإمكان الخليفين وداعميهم لقاء القبض على الشباب الفارين بأرواحهم في المياه الدولية. ولكنهم استخدموا المعلومات التي حصلوها من القوات الأمريكية لاستهداف الثلاثة وقتلهم وهم: رضا الغسرة ومحمود يوسف ومصطف يوسف.

اللهم يا من لا شيء يحجب دعوات المظلومين عنه، استجب لاستغاثات أمهات هؤلاء الشهداء ليلا ونهارا وامحق هؤلاء الطغاة، وخذهم أخذ عزيز مقتدر. اللهم فزقمهم تفريقا، ومزقمهم تمزيقا واجعلهم طرائق قندا.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

13 يناير 2023

متلهفين لقاء الله مخضبين بدماء الشهادة، غير نادمين على شيء سوى استمرار الطاغية حاكما على شعب بطل. استقبلوا الموت بقلوب حية ونفوس تواقفة لما عند الله، ورفضوا التأوه أو التململ أو إظهار أي نوع من الخوف، واستقبل كل منهم الرصاصات الأربع التي أمر طاغية الرفاع بإطلاقها على قلوبهم بنفوس مطمئنة وشوق للقاء الأحبة الذين سبقهم إلى الشهادة. وفي غضون لحظات انتقلوا الى العالم الآخر وبدأوا يسردون ظلامتهم أمام الحاكم العادل الذي لا يظلم أحد عنده. في تلك اللحظات كانت جنوب البحرانيين تتجافى عن المضاجع، يدعون ربهم بالرحمة والغفران للشهداء الأبرار، والعار والفناء للقتلة. تلك اللحظات كانت ضرورة لتأكيد المفصلة المطلقة مع السفاحين الذين استذوقوا القتل والتعذيب والإعدام. كانت لعنة التاريخ تطارد تلك العصابة التي تأمرت ضد البحرين، أرضا وشعبا، وتدعو الله المتقدر الجبار ان يحققها وأن يأخذ الطاغية وعصابته أخذ عزيز مقتدر. وبعد ستة أعوام يظهر بجلاء من هو المنتصر، من الذي مات وهو حي، ومن الذي يعيش وهو ميت. فله دركم يا شهداء الوطن وبأ أعلى من أنجبت أرض أول.

وقد ارتبط استنكار الشهداء الثلاثة بذكرى قتل ثلاثة آخرين بعد ثلاثة أسابيع في ظروف مشابهة. ففي يوم الخميس 9 فبراير 2017 تحل الذكرى السادسة لاستشهاد كوكبة من المواطنين الذين اضطرتهم ظروفهم الخاصة لركوب البحرى هربا بأنفسهم من الطاغية. وقدمت الولايات المتحدة المعلومات الخاصة برحلة قاربهم للعصابة الخلفية المجرمة، فأسرع سفاحوها باتجاه القارب الذي كان تحت رحمة الأمواج العاتية. وسرعان ما انقض السفاحون الخليفون، مدعومين بالقوات الأجنبية عليهم ليرشوهم بوابل الرصاص على مسافة قصيرة، وفي غضون دقائق معدودة كانت أرواح ثلاثة من شباب البلاد ترتفع الى ربها مقتولة ومظلومة بأيدي الخليفين. كان الشعب يراقب عن كثب ما سيجري لأبنائه الثلاثة الذين افتقدوا الأمان والأمان على تراب ارضهم، فهرعوا باحثين عن ملاذ آمن، بعيدا عن بطش الجلال الخلفي وعصابته. كانت عيون الرادارات الامريكية التي اتخذت من البلاد قاعدة لأسطولها الخامس، تبحث عن الفارين بنفوسهم من آلة القتل الخلفية. فقد رهن الخليفون البلاد للأجانب الذين حوّلوا الى قواعد عسكرية لمواجهة شعوب المنطقة. وكان من الصعب الإفلات من تلك القوة

الاعتداءات الجسدية على سجناء الرأي البحرانيين ليست جديدة. ويكفي سرد اسماء الشهداء الذين استشهدوا تحت التعذيب ليتضح مدى هذه الاعتداءات التي تتجدد ولا تتوقف. فالخليفون يعتقدون أن إدخال الخوف في نفوس المعتقلين السياسيين سوف يردع الآخرين ويخفف الضغط السياسي على نظام حكمهم المهترىء. ولذلك لم يجاسبوا يوما أيا من الجلادين الذين تلطخت ايديهم بدماء المعتقلين البحرانيين وبقيت سياسة "الإفلات من العقاب" سيدة الموقف، فلا صوت يعلو فوق أصوات الجلادين، ولا حصانة لمواطن بحراني اصلي، ولا عقوبة لجلاديه ومعذبيه. هذه الاعتداءات تكررت كثيرا حتى أدت لاسترخاض الدم البحراني، بينما لجأ الخليفون، بدافع خوفهم من الانتقام الشعبي او تبعات جرائمهم الرهيبة، للاحتماء بالصهيانية، كأخر جدار يستندون إليه بعد ان فقدوا كافة أشكال الدعم السياسي من الشعب، أو القانوني من دستورهم الخاص الذي سعوا منذ العام 2002 لفرضه على الوطن والشعب بالقوة والإكراه. وما أصعب التعامل مع من يفقد بوصلته وحرية ويشعر بالضيق؟ ألم يعذبوا جميل العلي في 1980 حتى الموت؟ ألم يستشهد محمد حسن مدن في غضون يومين من اعتقاله؟ ألم يكسر فكّ عبد الهادي الخواجة على أيدي الجلادين؟ ألم يتعرض النساء للاعتداءات الجسدية والجنسية؟ ألم يتعرض عبد الجليل السنكيس للاضطهاد ابتداء بسحب عكازتيه لمنع حركته؟ فهل هناك من يشك في العداء الخلفي العميق للبحرانيين؟ هذا العداء له أول وليس له آخر، وسوف يستمر بشكل تصاعدي، خصوصا بعد استدعاء الطاغية وعصابته عناصر الامن الصهيونية لتسليطهم على السكان الاصليين (شيعة وسنة).

مرة أخرى سيحتفي البحرانيون بالذكرى السادسة لإعدام ثلاثة مواطنين أبرياء ظلما وعدوانا وجورا وحقدا. فقد استيقظ الشعب في صباح السادس عشر من يناير 2017 على خبر إعدامهم برغم المناشدة الدولية لعدم تنفيذ القرار الخلفي بالاعدام، الذي أقره الطاغية ووقع عليه بيده. كان الشهداء الثلاثة رابطي الجأش وهم يستقبلون الشهادة في ذلك الليل الشتوي: كان سامي مشيمع وعلي السنكيس وعباس السميع يعلمون أنهم أبرياء من التهم الزائفة التي وجهها لهم اليزيديون، كبراءة بقية الشهداء ابتداء بعلي عبد الهادي مشيمع وعلي المؤمن ومحمود أبو تاجي وسواهم. قضاوا ليلتهم



## ملفات الإضطهاد: حسن أحمد رضي محمد (سرحان)

(ADHRB) بالإفراج الفوري عن حسن الذي حرم من حقه بالمحاكمة العادلة وبالإجراءات القانونية كما وتطالب بفتح تحقيق في تعذيبه وسوء معاملته بشكل نزيه لمحاسبة الجناة. بالإضافة، تحت المنظمة السلطات المعنية على منح حسن وجميع السجناء حقهم بتلقي الزيارات، ووقف التضييق المتصاعد والمتعمد بحقهم وبحق عائلاتهم وعلى أن يسمح لهم لعائلاتهم بالتواصل بشكل منظم وسليم.

### الادعاء الأمريكي يهاجم السعودية بقضية التجسس بتويتر

دبي، الإمارات العربية المتحدة — (CNN)تفاعل نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي على إعلان وزارة العدل الأمريكية إدانة أحمد أبوعمو، بالتجسس لصالح المملكة العربية السعودية، وأنه صدر بحقه حكم بالسجن ثلاث أعوام ونصف العام. وقالت المدعية الأمريكية ستيفاني إم هيندز في بيان إن "هذه القضية كشفت أن الحكومة الأجنبية، وهي حكومة المملكة العربية السعودية، ستقوم برشوّة المطلعين للحصول على معلومات المستخدم التي تم جمعها وتخزينها من قبل شركات التواصل الاجتماعي في وادي السيليكون لدينا".

وأضافت أنه "عند إصدار الحكم، أكدت المحكمة أن المدعي عليه شارك معلومات المستخدم مع حكومة أجنبية معروفة بعدم التسامح مع المعارضين، وفعل ذلك بالعمل مع المدعي عليه الأكثر ذنباً، والذي هرب إلى المملكة العربية السعودية بدلاً من مواجهة المحاكمة، وهذا الحكم يبعث رسالة إلى المطلعين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات المستخدمين لحمايتهم، لا سيما من الأنظمة القمعية، أو المخاطرة بقضاء فترة طويلة في السجن".

وتواصلت CNN بالعربية مع السلطات السعودية للتعليق دون رد حتى كتابة هذا التقرير. وأدين أحمد أبوعمو، وهو مواطن يحمل الجنسيّتين الأمريكية واللبنانية، ويبلغ من العمر 45 عاماً، بست اتهامات جنائية، بما فيها، التصرف كعميل أجنبي للمملكة العربية السعودية، والتأمر، ومحاولة إخفاء مدفوعات من مسؤول مرتبط بالعائلة الملكية في السعودية.

كما يتعين على أبوعمو أيضاً، دفع 242 ألف دولار لتغطية تكلفة الرشاوى التي تلقاها مقابل عمله، وتشمل ساعة ونقوداً، كما حكم عليه بالخضوع للمراقبة 3 سنوات أخرى بعد قضاء الحكم بالسجن.



وأخيراً، أتهم بمحاولة قتل في قضية متعلّقة بالإرهاب. لم يُمنح حسن الوقت الكافي ولا التسهيلات الكافية للتخصّير للمحاكمة، ولم يُسمح له بتقديم الأدلة أو الطعن بالحكم كما ومنع من مقابلة محاميه طوال تلك فترة. وقد حكم عليه بالسجن لسنة واحدة في القضية الأولى وبـ 15 سنة في القضية الثانية وبـ 15 سنة أخرى في القضية الثالثة ليصل الحكم عليه إلى 31 سنة سجن. تم استئناف جميع التهم خلال المدة القانونية إلا أن الطعون رُفضت جميعها. وتمّ تأييد الحكم في قضية ائتلاف 14 فبراير في 29 نوفمبر 2017.

نُقل حسن بعدها إلى سجن جو حيث تعرّض لمضايقات متكرّرة من قبل ضباط الأمن وانتهى به الأمر بكسر إحدى يديه. إضافة إلى ذلك، تمّ نقله حديثاً، في 10 أغسطس 2022، و 13 سجين آخر إلى مبنى العزل وهو إحدى مباني سجن جو حيث يوضع السجناء مع سجناء آخرين يخفون عنهم في الثقافة واللغة والدين. ويعرّف السجناء هذه الممارسة بالعزل ويعتقدون أنها إحدى التكتيكات التي تتبعها السلطات لعزل السجناء من دون وضعهم علناً في زرنات السجن الإفرادي. وخلال نقله إلى مبنى العزل أصيب حسن في إحدى يديه بسبب الأصداف. وفي تلك الفترة، ارتكب الضباط انتهاكات مختلفة بحق السجناء المعزولين وأفاد حسن أنه دائماً ما كانت يدها مقيّدتين أثناء خروجه لاستنشاق الهواء أو أثناء اتصاله بعائلته وبالرغم من أنه اعترض عند الإدارة إلا أنّ شيئاً لم يتغيّر.

وفي 3 يناير 2023، أقدم ضباط على لكمة وركله ورشّ رذاذ الفلفل عليه والدوس على رقبتة في انتهاك واضح للقانون الدولي. وفي اليوم نفسه، تلقت عائلة حسن اتصالاً أفادها بتعيين يوم 4 يناير 2023 يوماً لزيارته. إلا أنها تلقت اتصالاً آخر عشية اليوم ذاته يعلمها بإلغاء الزيارة وذلك بسبب الضرب العنيف الذي تعرّض له، وعند سؤالها عن السبب قيل لها أنه يعود لأسباب إدارية.

إنّ السجناء الـ 14 في قسم العزل يحرّمون بشكل متقطع من حقهم في التواصل مع عائلاتهم وحقهم في تلقي الزيارات. فمثلاً تمّ منعهم لـ 45 يوماً من الاتصال بعائلاتهم وبالرغم من التّقدم بالشكاوى للأمانة العامة للتظلمات إلا أنّ الانتهاكات استمرت.

وفي 12 يناير 2023، تمكّن 14 سجيناً ومن بينهم حسن من الاتصال بعائلاتهم وذلك بعد عشرة أيام من توقّف الاتصالات. وجاء ذلك بعد أن قامت عائلات السجناء بالتواصل مع مكتب وليّ العهد البحريني. واعتباراً من أغسطس 2022، يتواجد السجناء الـ 14 ومن بينهم حسن في هذا المبنى منعزلين تماماً عن العالم الخارجي.

يعتبر إلقاء القبض على حسن من دون مذكرة وتعذيبه ومحاكمته الجائرة انتهاكاً للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (CAT) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، وكلاهما تشكّل البحرين طرف فيهما. إضافة إلى ذلك، يعتبر كلّ ما تعرّض له خلال فترة اعتقاله بما في ذلك سجنه في مبنى العزل انتهاكاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

وبالتالي، تطالب منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

إعداد الطاقم الإعلامي  
منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق  
الإنسان في البحرين  
26 يناير 2023

كان أحمد رضي محمد قد تخرّج لتوّه من المدرسة الثانوية عندما ألقت السلطات البحرينية القبض عليه عام 2012. كان قد تعرّض للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك تعذيب ومحاكمات جائرة وذلك بعد أن أتهم بإنشاء خلية إرهابية والانضمام إليها، وهي ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وبفضايا أخرى. يقضي حالياً عقوبة في سجن جو وقد تمّ نقله حديثاً إلى مبنى العزل مع 13 سجيناً آخر.

اعتقل حسن في 23 فبراير 2012 أثناء تواجده في منزله في قرية العكر بعد تطويق ومداومة شرطة مكافحة الشغب المنزل مع عدد من رجال الشرطة وضباط لباس مدنيّ وآخرين من جهاز الأمن الوطني. تجرّوا داخل المنزل وقتّشوه من دون تقديم أيّ مذكرة تفتيش. قاموا بسحب حسن ودفعه بالقوة خارج المنزل حيث كانت سيارات شرطة وأخرى مدنيّة مركونة وذلك من دون إبراز مذكرة توقيف أو إعلامه سبب الاعتقال. وعندما سأل أهل المعتقل عن المكان الذي سيؤخذ إليه لم يتلقوا جواباً. أعلنت السلطات الأهل بأنّه يمكن لهم أن يتتبعوا سيارات الشرطة إلا أنّها قامت بتضليلهم لمنعهم من ملاحظتهم. وقاموا بالبحث عن حسن في مخافر عدّة إلا أنّهم لم يتمكنوا من الحصول على أيّ معلومات تفيد بوجود إبنهم. أخفي حسن لمدة تتراوح بين السبعة والعشرة أيام حتى تمّ الاتصال بعائلته والطلب منها بأخذ ملابس جديدة له إلى سجن بلدة الحد.

جرت التحقيقات في مديرية التحقيقات الجنائية حيث تعرّض حسن للضرب والتعذيب الجسدي والنفسيّ وذلك منذ اعتقاله وخلال فترة التحقيق. ومنع محاميه من الحضور خلال التحقيقات الذي تمّ اتهام حسن بعدها بثلاث جرائم. إذ أنّهم أولاً بالتجمّع غير المشروع وبالشغب. وكانت عائلته قد علمت بالأمر بعدما نشرت وسائل الإعلام عن قضية ائتلاف 14 فبراير وكان هو من بين المتهمين بتأسيس خلية إرهابية والانضمام إليها.



## الفجر آت مهما ادلهم الليل، فذلك وعد الله : البقية من ص 1

### ضمد جراحك النازفة

ضمد جراحك بالنضال ... واشمخ بمجدك في النزال وانظر الى الأفق البعيد ... إذ لكي ترى سعة المجال واطرب لزغردة الطيور ... بصوتها عذب السجال فلقد رأيت تلك الجموع .. تجوب ميدان اللالي وتراقصت في الجو يكسر عشقها صمت الليالي ومن السماء تنزل الأمطار كالحمم الثقال القوم جاؤوا يُهرعون، هتأفهم مثل النصال وعلى ثرى البحرين حطوا الرحل ما بين التلال اليوم يوم الحب يا وطن المحبة والجلال جننا لنكتب قصة فؤارة بدم الرجال جلس المهندس والمعلم والطبيب على الرمال جاؤوا ليكتب حشدهم صدقا إجابات السؤال ميدان لؤلؤة الخليج غدا لهم دار الوصال الكل شمّر أذرعاً وتجمّعوا عند الزوال والجمع يبحث عن غدٍ يهفو له، صعب المنال

هل يبزع الفجر الأغر، وتنتهي محن الليل هل تصبح البحرين واحة حلمنا، أرض الجلال هل تستقر أمورنا؟ أم ذاك ضرب من خيال؟ يا من غزوتهم أرضنا، لن تهنأوا بالاحتلال لن تستقر أموركم يوماً فذاك من المحال فالأرض لا ترضى بمن وطأ الكرامة بالنعال كلا ولا بالظلم والعدوان من شر الرجال إنا هنا باقون نمتشق السيوف مع النصال نمضي على درب الشهيد وكل حر في أوال لنحرر الوطن السليب ونستعيد ذرى المعالي فلتهنأ البحرين، إن يشعبها دُر الخصال أبطالها صنعوا المعاجز في ميادين النزال أما الطغاة سيرحلون فإنهم في شر حال والظالم الشرير لن يبقى طويلا في أوال بل لعنة التاريخ تلحقه ويصفع بالنعال المجد للشعب الذي صنع المعاجز بالنضال تحكيه أحجية العظام، ويرتقي قمم الجبال إنا على عهد الشهيد ندك أركان الضلال

الحياة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت حكما بعدم قانونية التسليم، ولكن السلطات الصربية لم تلتفت لذلك. ومن المرجح ان التسليم كان في مقابل أموال إماراتية وعود بصفقات اقتصادية كبرى. كما ان المحكمة الأوروبية، كغيرها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لا تملك الآليات فاعلة لتنفيذ قراراتها. فليس لدى دول الخليج سوى النفط والمال، وهي تستخدم ذلك بشكل متزايد لتمير سياساتها وتقوية مواقعها التفاوضية مع دول الغرب. يضاف الى ذلك ان أغلب النخب الحاكمة لا تقف على أرضية أخلاقية عالية، وليس لديها رؤية استراتيجية مؤسسة على المبادئ والقيم والأخلاق. وإلا ماذا يعني إصرار الملك البريطاني، تشارلز، على استمرار مؤسسته الخيرية في العمل مع العصابة الخليفية في البحرين؟ فما تملكه العائلة المالكة من الممتلكات ثروة عملاقة، وليست بحاجة للمال الذي يتوفر من خلال علاقات مع الخليفيين الذين ولغوا في دماء أهل البحرين، والذين تراكت التقارير الدولية التي تؤكد ممارساتهم غير الانسانية.

هذه الوقائع مؤشر لطبيعة السياسات الغربية التي لا تراعي الشعوب او تطلع لحمايتهم، وليست مخلصه حتى لمشروعها الذي تروج أنه مرتبط بالديمقراطية وحقوق الانسان. إن هذه السياسات تتناقض مع الرغبة في إشاعة أمن العالم واستقراره، ودعم الأمن والسلام الدوليين. وهل عانى العالم في قرنه الأخير إلا من أنظمة الاستبداد والديكتاتورية؟ هذه الأنظمة تخضع لإرادة فرد او عائلة او حزب ولا مكان فيها لإرادة الشعوب وتطلعاتها. لذلك يستمر اضطهاد هذه الشعوب، وتبقى سجونها مكتظة بمعقلي الرأي، وتلوذ دول الغرب بالصمت في أفضل الأحوال، بل قد تمارس سياسات تدعم "الأنظمة الصديقة". هذا لا يعني نهاية المطاف لحركة التاريخ التي طالما شهدت سقوط مثل هذه الأنظمة. وإذا كان الغرب قد

هذا البيان لم يؤثر شعرة واحدة في السياسة الخليفية، بل ان العصابة الحاكمة في البحرين صعدت الموقف ضد الخواجة وأصدرت أحكاما بالسجن إضافية، بدلا من إسقاط القضايا ضده وكلها مرتبطة بحرية التعبير والموقف. وبموازاة البرلمان الأوروبي الذي ترأسه المفوضية الأوروبية، وهي كيان شبه حكومي ولكنه عديم الصلاحيات على ارض الواقع، ويحصر دوره بإظهار توحّد دول الاتحاد وديمومة المنظومة الأوروبية. اما السلطة الحقيقية القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات فهي حكومات دول الاتحاد الأوروبي، فهي التي تملك كافة وسائل الدولة وامكاناتها. هذه الدول تمارس دورها السياسي والدبلوماسي وفق مقولات الدبلوماسية الدولية ولا تخرج عن الأطر التقليدية للتعامل بين الدول.

في هذه الفسيفساء السياسية والفكرية والقيمية، يتحرك القادة الغربيون في تعاملهم مع أنظمة المنطقة بحرية مطلقة وبدون الخشية من محاسنة سياسية او قيمية لعلاقتها مع اشد الأنظمة قمعاً. فتفتح السفارات ويتم تبادل السفراء وتجرى اللقاءات الثنائية والجماعية مع تلك الأنظمة. بل ان لدى الاتحاد الأوروبي لقاءات منتظمة مع حكومات مجلس التعاون الخليجي تناقش اوجه التعاون السياسي والاقتصادي، وحتى الحقوقي. لكن هذا الجانب لا يحظى بأهمية حقيقية في سلم أولويات تلك الحكومات. بل ان بعض هذه الدول قام بتسليم بعض المعارضين البحرينيين اللاجئين إلى عناصر التعذيب الخليفية، هذا ما فعلته حكومتا هولندا وجمهورية الصرب. فقد سلمت صربيا المعارض البحراني أحمد جعفر الذي لجأ الى اراضيها. وما أن حطت قدمها ارض البحرين حتى اعتقل وعذب بوحشية، وما يزال في الزنزانة يقضي عقوبة جائرة بالسجن مدى

تخلى عن موقفه الإنساني بشكل مخجل في مثل هذه الأيام قبل 11 عاماً، عندما كانت ثورات الربيع العربي في أوجها، فإنه قد أسس لواقع مرير لن تتحصر شروره بالشعوب المضطهدة، بل سيعاني العالم من تبعات ذلك. وما المخاضات التي تشهدها المنطقة من خلال الانتفاضات داخل السجون وارتفاع صرخات الاستغاثة من أمهات الضحايا القتلى والمسجونين إلا تأسيس لحركات شعبية مقبلة سيطال غضبها كل المشاركين في الاضطهاد والقمع والاستبداد. ومن المؤكد، طبقاً للوعد الإلهي، حدوث تغيير جوهري في البحرين في وقت غير بعيد بعد ان بلغ السيل الزبى وطفح الكيل وبلغت القلوب الحناجر. هذا الوضع المأساوي مخاض عسير ينضح بالمعاناة وينطق بالظلمة. إنه يتكرر يوميا سواء داخل الزنزانات التي عبر نازلوها عن غضبهم بالرسائل والاستغاثات التي كتبها مؤخرا ام من خلال آهات الأمهات والزوجات والأولاد الذين يعانون الأسى لفراق أحبّتهم الرازحين في الطوامير الخليفية. هذه المعاناة مقدّمة للفرج الإلهي يعون الله تعالى: حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا، أتاهم نصرنا فنجي من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين

